



الجمهورية العربية السعودية
وزارة المالية
التوزير

تعميم رقم: ١٨٨٤/ص

تاريخ: ٢١ ايار ٢٠١٢

إلى الإدارات العامة
بشأن إعداد مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقه
للعام ٢٠١٣

١- مقدمة

يهدف هذا التعميم إلى إحاطة مختلف الإدارات العامة علماً حول ماهية المواضيع الواجب أخذها في الاعتبار عند إعدادها مشاريع موازنتها للعام ٢٠١٣ بغية التوصل إلى تجميعها ضمن مشروع قانون يعكس موازنة تتمتع بالمواصفات التالية:

١) منحى تراجمي للعجز الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي عبر ضبط الإنفاق وتحسين فعاليته ومردوديته إضافة إلى تحقيق فائض أولي وإبقاء نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي على منحى تراجمي ومستديم.

٢) شمولية لكافة النفقات والواردات، وتوضيح لكيفية سداد المتوجبات المتراكمة على مر السنين ضمن إطار واضح وفعال تمكيناً لمختلف القطاعات من الانتعاش والتخطيط السليم.

٣) أعباء ضريبية وغير ضريبية موزعة بطريقة أكثر عدالة على كامل فئات المجتمع والاقتصاد ومكوناتهما.

٤) فعالية أكبر لشبكات الأمان الاجتماعية (من صحة وضمان ورعاية وتربية، وغيره) وتطوير عملية استهداف الطبقات الأكثر فقراً، مع الحفاظ على نفس مستوى النفقات التشغيلية والتركيز أكثر على كيفية اختيار البرامج الأكثر جدوى في هذا المجال.

٥) نفقات استثمارية محتسبة وفقاً لأولويات وأضحة تساهم في زيادة نسبة النمو الاقتصادي واستدامته وتلعب دوراً فاعلاً على عدة أصعدة (كتأمين فرص عمل جديدة للشباب، وخلق مناخ استثماري ملائم يجذب الاستثمارات الأجنبية،...).

٦) السيطرة على تضخم حجم بعض الإدارات على حساب مردودية عملها، وذلك عبر وضع برنامج ضمن إطار متعدد السنوات لتخفيض العديد من الإدارات والحد من التوظيف الجديد غير المجدي في حال عدم ارتباطه بخطة تطوير إداري واضحة مما يساهم إيجاباً في خفض العبء الناتج عن نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها التي تشكل ثاني أكبر إنفاق في الموازنة العامة.

٧) ترشيد عملية التحويلات إلى المؤسسات العامة والجهات الأخرى وتقليص اعتماد هذه الجهات على هذه التحويلات لتغطية عجزها، بل تفعيل أنظمتها الداخلية، لكي تتوصل إلى تحقيق توازن مالي ذاتي إذا أمكن أو على الأقل للحد من عجزها، وبالتالي لا تتكبد الموازنة العامة عجزاً إضافياً متزايداً. وستتم مراجعة قيمة المساهمات والتحويلات بغية تقليصها تدريجياً.

وبالتالي، فإن حماية مختلف القطاعات في لبنان من القطاع الحقيقي والقطاع الحكومي، والقطاع النقدي والخارجي من أي تدهور، والسعي إلى تطوير هذه القطاعات، هما من الأولويات التي يجب الإحاطة بها عند إعداد الموازنة.

من هنا، يجب التركيز على ترشيد الإنفاق ليعكس في الموازنة العامة حاجات هذه الإدارات الفعلية ليصار إلى تحقيق جميع أهداف الموازنة سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم مالية، مما سينعكس إيجابياً وبوضوح على مختلف مؤشرات الدولة الاقتصادية.

والجدير ذكره أنه تم إحداث دائرة التحليل الاقتصادي الكلي في ملاك مديرية المالية العامة بموجب المرسوم رقم ٧٧٢٤ تاريخ ٢٠١٢/٣/١٤ بهدف تفعيل عملية التحليل الاقتصادي، مما يساهم بالتأكيد في المزيد من الشفافية والدقة في عملية إعداد الموازنة، ويمكن للإدارات مراجعة هذه الدائرة عند الحاجة.

وفي النهاية، إن تعاون جميع الإدارات المعنية ضروري جداً بغية إعداد موازنة تترجم جميع الأهداف التي تم ذكرها والتي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الموازنة العامة.

٢- تعليمات حول تحضير مشروع موازنة العام ٢٠١٣

إن إعداد مشروع موازنة العام ٢٠١٣ يرتكز على سياسة خفض الإنفاق وترشيده وتعزيز الواردات، بهدف ضبط العجز وتقليص نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي.

١-٢- على صعيد النفقات

١-١-٢ تعليمات عامة

أولاً: في ما خص التصنيف الوظيفي، قامت مديرية الموازنة بمراجعة التصنيف الوظيفي الحالي لكي يتلاءم مع المعايير الدولية الجديدة. وسيطبق تصنيف جديد على مشروع موازنة العام ٢٠١٤ وهو يشمل التعديلات التالية:

- ١- إدراج وظيفة خاصة بالبيئة
- ٢- دمج الوظائف الأربعة الخاصة بالخدمات الاقتصادية وذلك ضمن وظيفة جديدة واحدة مسماة الشؤون الاقتصادية.
- ٣- دمج الوظيفة الخاصة بالنفقات غير القابلة للتوزيع ضمن قسمين من الخدمات العامة للإدارات العامة.

سوف تقوم وزارة المالية بتنفيذ هذه الخطوة من ضمن الإصلاحات الخاصة بتحضير الموازنة وإدارتها، ابتداءً من مشروع موازنة العام ٢٠١٤ من أجل التوصل إلى تصنيف وظيفي مفصل، واضح وشفاف، كما وسيتم إجراء دورات تدريبية لجميع المعنيين في الإدارات العامة في هذا المجال.

ثانياً: على كل إدارة توزيع الاعتمادات على مشروع موازنتها وفقاً لأولوياتها.

ثالثاً: حيث أن العديد من الجمعيات تستفيد من مساعدات من أكثر من وزارة على حساب جمعيات أخرى أحياناً، ومنعاً للهدر، على الإدارات التنسيق فيما بينها والتعاون لتحديد الترابط في عملها وإزالة التداخل مع تبيان انعكاس هذا الإجراء على موازنات هذه الوزارات، والتوجه نحو تخفيض هذه المساهمات تدريجياً، علماً أن هذا الإجراء سيساهم في تفعيل عملية الإنفاق وترشيدها.



رابعاً: على الإدارة تضمين مشروع موازنتها جميع النفقات التي تتوقع حصولها في العام القادم، وبالتالي عليها أن تلتزم حصر طلباتها للنقل من احتياطي الموازنة العامة بالنفقات المستجدة بعد درس الموازنة والمبررة بالمستندات اللازمة التي لم يتم رصد أي اعتماد لها لعدم توقع حدوثها.

خامساً: التوقف عن إجراء عمليات التدوير عبر استهلاك الاعتمادات المدورة من سنوات سابقة.

كما وتخفيض الاعتمادات في البنود التي تضم اعتمادات مدورة، نظراً لكون عمليات تدوير الاعتمادات تنعكس سلباً على تقييم السياسات القطاعية في الموازنة العامة.

سادساً: التأكيد على سياسة الانضباط المالي، بحيث لا يجري التخطيطي على حدود الموازنات الموضوعه مهما كانت الأسباب والعودة إلى اعتماد مبدأ لا إنفاق إضافي تحت أي ظرف من الظروف ما لم تكن مقرونة بمصادر تمويل تتناسب وطبيعة هذا الإنفاق، وهذا يعني التوقف وبشكل نهائي عن طلب مشاريع قوانين فتح اعتمادات إضافية تزيد من حجم الإنفاق العام وتنعكس سلباً على وضع المالية العامة.

سابعاً: يطلب إلى الوزارات فصل أي طلب لإنفاق إضافي متعلق بأي مشروع سوف ينتج عنه تغيير في مستوى الخدمة العامة، وتمييزه عن الاعتمادات الباقية، ويتوجب بيان اعتمادات هذا المشروع بشكل منفصل عن النفقات العادية سواء في النفقات الجارية أو الاستثمارية.

٢-١-٢ النفقات الجارية

كما في السابق، ما تزال النفقات والالتزامات الثابتة كالرواتب والأجور وملحقاتها تشكّل جزءاً كبيراً من إنفاق الموازنة العامة، كما وأنها تقلص إمكانية الحكومة على تلبية جميع الحاجات الاستثمارية والاقتصادية. بناءً عليه، يجب أن تراعى في هذا المجال المعطيات التالية:

أ- الرواتب والأجور وملحقاتها

• إن إحدى أبرز إجراءات خفض النفقات يقضي بترشيح كتلة الإنفاق على الرواتب والأجور وملحقاتها، لذا يطلب من كافة الإدارات والمؤسسات العامة الالتزام التام بهذا الإجراء ويطلب في هذا السياق توفير ملحقات تتضمن معلومات عن الموظفين بما يشمل العدد بحسب الفئات مع ذكر التعويضات كافة، بما في ذلك المستشارين والمتعاقدين، على أن يرفق بمشروع الموازنة نسخة عن آخر جدول رواتب أو أجور مدفوعة مع ضرورة تعبئة الاستمارة المتعلقة بعدد الموظفين وفقاً لفئاتهم والسلك الذي ينتمون إليه.

ويذكر في هذا المجال أن وزارة المالية أعدت برنامجاً مفصلاً عن الرواتب والأجور وملحقاتها يبيّن اسم الموظف وقيمة الدرجة التي يستحقها بالتاريخ المحدد. ويستخدم هذا البرنامج في تقدير كلفة الرواتب والأجور، بحيث يأخذ في الاعتبار اسقاط اعتمادات الموظفين المحالين على التقاعد. لذا يجب على الوزارات أن تضع اعتمادات واقعية تبين حاجة الإنفاق الفعلي تعزيزاً للشفافية والمصداقية من أجل مقارنتها مع الجداول المعدة من قبل وزارة المالية.

• يتوجب على الوزارات تزويد وزارة المالية بأعداد المتعاقدين لدى الإدارات العامة والمنتسبين إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (مع التمييز بين من يستفيد فقط من الضمان ومن يستفيد من خدمات الضمان مع مؤسسات ضامنة أخرى، مثلاً تعاوينة موظفي الدولة).

• في حال وجود موافقة استثنائية من مجلس الوزراء على توظيفات جديدة، يطلب تحضير جدول منفصل للتوظيف الجديد بما يشمل كافة بنود الإنفاق المرتبطة بهذا التوظيف، بالإضافة إلى ضم صورة عن قرار مجلس الوزراء.

• يتعين على الوزارات تزويد وزارة المالية بأعداد الذين سيخالون على التقاعد خلال العام ٢٠١٣ والتقديرات لأولئك الذين سيتقاعدون في العام ٢٠١٣، مع العلم أن هذه المعلومات سوف تتم مقارنتها بما يتوفر لدى وزارة المالية من معطيات ممكنة حول هذا الموضوع.

• يطلب من الإدارات التي تدير أنظمة ضامنة صحية مستقلة (الجيش، وقوى الأمن، والأمن العام، ...) إعطاء التفاصيل حول الأرقام الفعلية للعام ٢٠١٢، بما يشمل أعداد المستفيدين والتكاليف المرتبطة بهم. كما يطلب إرفاق التقديرات حول هذه الأرقام للعام ٢٠١٣. (التذكير بالتعميم رقم ٢٠٠٦/١١ الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٦/٠٤/١٢)

• يطلب من الإدارات التي تدير أنظمة تعويضات مدرسية إعطاء تفاصيل حول هذه العطاءات، بما يشمل أعداد المستفيدين وإجمالي التكاليف بحسب الأرقام الفعلية للعام ٢٠١٢، وتقديرات للعام ٢٠١٣. (التذكير بالتعميم رقم ٢٠٠٦/١١ الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٦/٠٤/١٢)

ب- المواد الاستهلاكية:

يطلب إلى الإدارات:

• اعتماد الدقة في احتساب المواد الاستهلاكية (سعر الوحدة، متوسط للشخص، متوسط بالمتر مربع، الخ..).

• إعطاء معلومات حول المتطلبات التي تقتضي إجراء مناقصات في محاولة لاعتماد مناقصات موحدة لدى الوزارات لبعض المواد الاستهلاكية (الأدوية مثلاً) للحصول على أسعار فضلى وتقدير الموازنات على هذا الأساس.

• تقديم مستندات توثيقية عن كيفية احتساب الموازنات لكافة البنود (القرطاسية، التغذية، الكهرباء، الهاتف، الملابس وغيرها).

• التأكد من وضع كل الأرقام المتعلقة بالخدمات العامة (كهرباء، ماء، هاتف، بريد، الخ..).

• إرفاق طلب اعتماد المواد الاستهلاكية بجدرة دقيقة تبين ما لدى الإدارات من جميع أنواع اللوازم من قرطاسية ومطبوعات والخ...

• تذكّر وزارة المالية الإدارات بوجوب لحظ اعتماد الأخبار وفقاً للتنسيب المتعلق بها (قرطاسية) وليس كما جرت العادة سابقاً.

ج- الخدمات الاستهلاكية

- تخفيض مستوى الإنفاق في مختلف الفقرات التابعة لهذا البند.
- تقديم مستندات توثيقية عن كيفية احتساب هذه الموازنات (لاسيما عن الإيجارات).

د - التحويلات

- يطلب من جميع الوزارات الطلب إلى المصالح والمرافق والمؤسسات العامة واللجان والجمعيات والهيئات وصناديق التعاضد التي يتم إجراء تحويلات لها من الموازنة العامة تقديم مشاريع موازنتها السنوية للعام ٢٠١٢ وقطع حساب/الوضعية المالية عن السنة السابقة. إن عدم إرفاق هذه الملحقات يستتبع ترك الحرية لوزارة المالية لتحديد هذه المساهمات بحسب ما تراه مناسباً. كما أن أية زيادة في هذه المساهمات يجب أن تبرر بشكل علمي مع جميع الوثائق التبريرية اللازمة، مع التأكيد على ضرورة التوجه نحو خفض هذه المساهمات وليس زيادتها.
- يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تحديد المبالغ المطلوبة، مبالغ الأمانات الموجودة والعائدة للمؤسسة أو المصلحة أو اللجنة أو الجمعية أو الهيئة أو الصندوق، في حال توفرها، مع العلم أن الاعتمادات المدورة غير المصروفة سوف لن يتم تدويرها.
- ومن الضروري أن يرفق مشروع موازنة كل مؤسسة معينة بالمستندات التبريرية العائدة لها وبيان عن وضعها المالي بتاريخ ٢٠١١/١٢/٣١ لجهة:
- وثائق تؤكد بأن هذه المساهمات تحول بحسب استراتيجيات وأهداف معينة والمعايير المستخدمة للتأكد بأن هذه الأهداف يتم تحقيقها.
- موجوداتها النقدية في الصندوق والمصارف.
- الحقوق المترتبة لصالحها على الغير.
- الالتزامات المتوجبة عليها تجاه الغير.

• بالنسبة لاعتمادات المؤسسات التي لا تتوخى الربح ، يظلب التثبيت في عدم إعطاء مساهمات لجمعيات من أكثر من وزارة، كما يطلب إرفاق ما يلي:

- لائحة تفصيلية بهذه المؤسسات.
- البرامج التي تتولى هذه المؤسسات تنفيذها.
- إرفاق وثائق تؤكد بأن هذه المساهمات تحول بحسب استراتيجيات وأهداف معينة والمعايير المستخدمة للتأكد بأن هذه الأهداف يتم تحقيقها.
- كيفية انتقاء هذه المؤسسات وتقييمها.

هـ- نفقات أخرى

• اعتماد معايير جديدة من شأنها تخفيض نفقات السفر والنقل والانتقال من قبل وزارة الخارجية وسائر الوزارات التي تتضمن موازنتها مثل هذه الاعتمادات.

٢-١-٢ النفقات الاستثمارية

تسعى الحكومة، ومن ضمن برنامجها الإصلاحي، إلى المحافظة على مستوى مقبول من الإنفاق الاستثماري، للمحافظة على مستوى مناسب وكفوء من البنى التحتية الحالية ومنع تدهور خدماتها، وللإستثمار في المشاريع الجديدة الملحة، من أجل تحسين ظروف الحياة اليومية للناس والخدمات المقدمة إليهم وهو ما يؤدي حكماً إلى إيجاد فرص عمل جديدة، بما يسهم في رفع المستوى المعيشي للمواطنين. وبالتالي، يجب أن تراعى في هذا المجال المعطيات التالية:

- تحديد الأولويات في القطاعات التي تدخل ضمن مهام هذه الوزارة.
- إن النفقات الاستثمارية في الجزء الثاني (ب) يجب أن تحصر في مشاريع قوانين البرامج التي تكون قد عرضت على مجلس الوزراء وتمت الموافقة عليها، على أن تراعى فيها الشروط الواردة أعلاه، ولا يجب إدراج أي مشروع قانون برنامج في مشروع الموازنة خارج هذا الإطار. كذلك ينبغي إعادة النظر في اعتمادات الدفع المقررة للسنوات المقبلة في ضوء المشاريع الملحة والجاهزة للتنفيذ وقدرة الإدارة على تنفيذها، تمهيداً لإعادة النظر في أرصدة قوانين البرامج لجهة تعديلها أو إلغائها.
- إلى جانب ذلك، ينبغي الإفادة عن اعتمادات الدفع المعقودة على حساب سنوات مقبلة في حال وجودها والمشاريع العائدة لها مع ضم صورة عن موافقة وزارة المالية المسبقة على عقد هذه الاعتمادات مع التذكير بكتاب وزير المالية الرامي إلى عدم عقد أي نفقة على حساب السنوات المقبلة قبل عرضها على موافقة معالي وزير المالية.
- تحديد ما يجب أن توفره الموازنة من تمويل مقابل للمشاريع الممولة عبر قروض خارجية.
- يجب أن يرفق بهذه النفقات جميع المستندات والحسابات التي تبرر مستوى الاعتمادات المطلوبة في الموازنة.
- ترشيد طلب نفقات الإنشاء والتجهيزات بحيث تقتصر على ما تعتبرها الإدارة المختصة من الضرورات والأولويات في نشاطها مع تبريرها.
- إرفاق طلب اعتماد التجهيزات بجدرة دقيقة تبين ما لدى الإدارات منها (البيات، عدة أجهزة مختلفة).

٢-٢- على صعيد الواردات

يتوجب على الوزارات والمؤسسات والمصالح العامة التي تقوم بطرح أو جباية بعض الواردات لحساب الخزينة، تقدير وارداتها للعام ٢٠١٣ وفقاً لما يلي:

- أ - التخصيص الفعلي للواردات خلال فترة الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري بالمقارنة مع التخصيصات المحققة خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١.
- ب- التغيير المرتقب في مستوى التخصيص في الأشهر الباقية من السنة ومبرراته.
- ج- التعديلات التي طرأت على معدلات الرسوم والضرائب.
- د- الجداول التبريرية الواردة في دليل إعداد مشروع الموازنة.

هـ- أي اقتراحات ترى الإدارة المعنية إدخالها أو تعديلها في النصوص التي ترعى تحصيل الرسوم التي تتولاها، وتقدير الواردات المتوقعة من جراء اعتماد هذه الاقتراحات أو التعديلات القانونية المراد إدخالها في مشروع الموازنة مع بيان الطريقة المعتمدة في تقدير الواردات للعام ٢٠١٣، مع التأكيد على ضرورة حصر التعديلات بما يتعلق بتنفيذ الموازنة فقط.

إنّ التقدير الذي يجب على الوزارات المعنية تزويد وزارة المالية به، يجب أن يكون مفصلاً ومبويماً بحسب مصادر الواردات المختلفة.

وفي النهاية، وعملاً بالمادتين ١٣ و ١٤ من قانون المحاسبة العمومية وبالقرار رقم ١/٣٠٢٨ تاريخ ١٦/٤/١٩٩٦ وتعديلاته*، وانسجاماً مع سياسة الحكومة، يطلب من كل وزارة أو إدارة عامة إيداع وزارة المالية مشروع موازنتها للعام ٢٠١٣ على النموذج المعد لهذه الغاية وذلك وفقاً لأحكام القرار رقم ١/٢٦٢٦ تاريخ ٢٥/٣/١٩٩٦، على أن يسلم هذا المشروع (ثلاث نسخ) باليد في دائرة الموازنة بأسرع وقت ممكن، وذلك تمهيداً لمناقشته في مديرية الموازنة ومراقبة النفقات خلال شهري حزيران وتموز ٢٠١٢، ومن ثم مناقشة مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠١٣ وإقراره من قبل وزير المالية خلال شهر آب ٢٠١٢ ورفعته إلى مجلس الوزراء في بداية شهر أيلول ٢٠١٢ تمهيداً لإقراره وإحالته من قبل مجلس الوزراء إلى مجلس النواب ضمن المهلة الدستورية.

* الأصول التي يجب اعتمادها في تحضير مشروع الموازنة:

- محتوى كل بند من بنود الموازنة؛

- المستندات التي يجب إرفاقها بالمشروع تمبراً لطلبات الاعتمادات، وذلك وفقاً للجدول التبريرية الواردة في دليل إعداد الموازنة؛

مع الإشارة إلى أهمية التشاور والتعاون مع مراقب عقد النفقات لدى الإدارة المعنية في كل ما يتعلق بطلبات اعتمادات مشروع الموازنة وتبريراتها، كما وضرورة عرض مشروع موازنة كل إدارة على توقيع الوزير المختص.

بالإضافة إلى ذلك، تؤكد وزارة المالية وجوب إبقاء المستندات الثبوتية وتحضيرها عناية خاصة والحرص على تبرير كل اعتماد مطلوب تبريراً مفصلاً واضحاً، مع الإشارة إلى أن وزارة المالية لن تدرج في مشروع موازنة العام ٢٠١٣ أي اعتماد غير مبرر وفقاً للجدول الواردة في دليل إعداد مشروع موازنة العام ٢٠١٣. كما وأن وزارة المالية وفي حال تلقيها طلبات اعتمادات غير معززة بالمستندات والتبريرات الكافية، ستضطر منفردة في مثل هذه الحالة إلى تقدير الحاجة إلى هذه الاعتمادات ومقدارها أو إسقاطها كاملة.

وأخيراً، فإن وزارة المالية تتمنى على كل وزارة أو إدارة عامة، إبداء وزارة المالية:

١- الاقتراحات العملية التي تراها مناسبة وضرورية للإسهام في عملية الإصلاح المالي والاقتصادي والإداري وخاصة فيما يتعلق بخفض الإنفاق العام وبالتحديد خفض الإنفاق التشغيلي الذي يشكل القسم الأكبر من أعباء الموازنة، وذلك لجهة ترشيده وزيادة مردوديته.

٢- الاقتراحات العملية المتعلقة بزيادة الواردات عن طريق تأمين مصادر جديدة أو الاقتراحات الآيلة إلى تحسين التحقق والجبائية.

٣- الاقتراحات العملية التي تسهم في تعزيز مستويات الإنتاجية في الإدارة والمؤسسات العامة المعنية وتسهم أيضاً في القيام بإصلاحات هيكلية بما ينعكس إيجاباً على حجم الإدارة لجهة ترشيحها، وكذلك المؤسسات العامة بما يسهم في إشراك القطاع الخاص بإدارتها وتشغيلها أو ينعكس كذلك على مستويات ونوعية وكلفة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وتشدد على أهمية تعاون جميع الإدارات العامة مع وزارة المالية الذي سينعكس إيجاباً على إعداد مشروع موازنة العام ٢٠١٣، وفق المعايير والقواعد المحددة سابقاً وبمكّن الحكومة من تقديمه إلى المجلس النيابي ضمن المهلة الدستورية. مع التأكيد على ضرورة الالتزام بالمهلة المحددة لإرسال مشاريع الموازنات تجنباً لأي تأخير يؤدي إلى عدم بت مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقه للعام ٢٠١٣ في حينه.

كما وتتمنى وزارة المالية على السادة الوزراء، الإشراف شخصياً على إعداد مشاريع موازنتهم وإيداعها وزارة المالية في أسرع وقت ممكن وإعطائها الأولوية على أي شأن آخر.

وفي حال الحاجة إلى أي إيضاح أو أية معلومة، يمكن الحضور شخصياً أو الاتصال بمديرية الموازنة ومراقبة النفقات، ابتداءً من تاريخ استلام هذا التعميم ولغاية الانتهاء من تحضير مشروع الموازنة، كما بالإمكان الولوج إلى موقع وزارة المالية على شبكة الإنترنت للحصول على دليل إعداد الموازنة مع الجداول التبريرية (www.finance.gov.lb)

إن وزارة المالية تشكر مسبقاً كافة العاملين على تحضير مشاريع الموازنات على التزامهم التام بالتعليمات التي وردت في هذا الدليل، وتقدر تعاونهم في إعداد مشروع موازنة شفاف يعكس الحاجة الحقيقية لكل إدارة وترجم الأهداف المتوقعة من قانون موازنة العام ٢٠١٣.

وزير المالية
محمد الصفدي

